مركز كارتر يرحب بالمناخ السلمي لتسجيل الناخبين، ويدعو لاتخاذ خطوات اضافية لتحسين عملية التسجيل

30 نوفمبر 2009

للنشر العاجل

للاتصال:
الخرطوم : جيفري مابيند، هاتف +**249 909 010 586** ، أو علي فيرجي ، هاتف +**249 126 341 480**
جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف +**249 911 714 041** ، أو +**256 477 182 893**
اتلانتا: ديبورا هيكس ، هاتف +**1 404 420 5124**

في تصريح صدر اليوم أشاد مركز كارتر بالمناخ السلمي الواسع المصاحب لعملية التسجيل القومي للناخبين، والذي بدأ في الأول من نوفمبر. كما رحب بقرار المفوضية القومية للانتخابات بتمديد فترة تسجيل الناخبين أسبوعاً آخر لضمان تسجيل أعداد أكبر للعملية. إلا أن المركز عبر عن قلقه من أن المشاركة في التسجيل كانت متفاوتة، حيث كانت كثيفة في ولايات معينة بينما يبدو أن ولايات أخرى تخلفت عن الوفاء بأهداف التسجيل. وبالنظر لهذه التحديات فإن المركز يحث المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات على توفير اعتمادات مالية إضافية لعملية التسجيل؛ ومضاعفة الجهود لضمان وصول سجلات الناخبين والمواد ذات الصلة إلى أكبر عدد ممكن من السودانيين المؤهلين للتسجيل، خاصة في المناطق التي توجد بها تحديات لوجستية وأمنية؛ مع أهمية التوسع في التثقيف المدني والتوعية حول تسجيل الناخبين.

يرحب المركز أيضاً بالخطوات التي اتخذتها المفوضية لتسهيل عمل مراقبي الانتخابات، بما في ذلك اعتماد مراقبي مركز كارتر لتسجيل الناخبين بتاريخ 3 نوفمبر. إلا أنه يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اعتماد المراقبين الوطنيين والدوليين في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من مراقبة العملية الانتخابية بالكامل خلال وبعد عملية تسجيل الناخبين. كما ينبغي على المفوضية القومية للانتخابات إنهاء إجراءات الاعتماد التي لا زالت تحت المراجعة.

قام مركز كارتر، عقب البدء في برنامج المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بعد دعوته من قبل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، قام بنشر 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم ومراقبة تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وسيظل المراقبون موجودين لفترة تسجيل الناخبين والتي من المقرر إنهاؤها في 7 ديسمبر، كما أنهم سيقومون أيضاً بمراقبة عرض الكشوفات ورفع الطعون في دوائر مختلفة على امتداد القطر. وقد قام مركز كارتر، حتى الآن، بمراقبة أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 450 مركز تسجيل ثابت ومتجول في 24 ولاية على امتداد السودان.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز قيام عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[1]

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

مركز كارتر

Waging Peace. Fighting Disease. Building Hope.

بيان أولي حول تسجيل الناخبين بالسودان

30 نوفمبر 2009

يلخص هذا البيان الأولي ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان خلال الأسابيع الأولى للتسجيل القومي للناخبين في الفترة من 1 إلى 26 نوفمبر 2009. وعلى الرغم من انه مبكرا إصدار تقييم شامل للجوانب المختلفة لعملية تسجيل الناخبين، إلا ان المركز يقدم الآن هذه الملاحظات الأولية قبل نهاية فترة التسجيل بغرض تعزيز وتحسين إدارة العملية الانتخابية. وسيتم إصدار بيان لاحق أكثر شمولاً وعمقاً بعد استكمال عملية تسجيل الناخبين.

لقد جاءت عملية التسجيل القومي للناخبين في مناخ سلمي، ولا بد من تهنئة المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية على هذا الإنجاز. ويبدو عموماً أن ضباط التسجيل يبذلون جهود مخلصة ، وفي الكثير من الأحيان تحت ظروف صعبة، لانجاز أعمال التسجيل.

إلا أن مركز كارتر يعبر في الوقت نفسه عن انزعاجه من معدل المشاركة المتفاوت في مناطق معينة بالسودان. ووفقاً للأرقام الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات حتى الآن يبدو أن بعض المناطق قد شهدت تسجيل أقل من نصف العدد المقدر من الناخبين المؤهلين، في حين عجزت معظم الولايات عن بلوغ معدل التسجيل المستهدف من قبل المفوضية القومية للانتخابات. ولا زال الوعي الأهلي بالعملية منخفضاً نسبياً مما ساهم في المعدل المتدني للمشاركة في التسجيل في شرق السودان، وشمال وجنوب كردفان، ودارفور ومعظم ولايات جنوب السودان. وبما أن التسجيل ممارسة اختيارية، فإنه بسبب انعدام التوعية الأهلية يصبح الملايين من المواطنيين عملياً غير متمتعين بحق الاقتراع بسبب عوامل الجهل بالعملية الانتخابية، وعدم الثقة بالسلطات المركزية وضعف الدعاية لأعمال التسجيل. إن عدم الاهتمام بالوصول إلى أولئك الأكثر بعداً من العملية سيضر بممارسة التسجيل.

التمديد وتمويل التسجيل

إن قرار المفوضية القومية للانتخابات بتمديد فترة التسجيل خطوة تستحق الترحيب خاصة إذا أُخذ في الاعتبار معدلات التسجيل المتدنية في بعض مناطق البلاد والبداية المتأخرة لعمليات التسجيل في بعض الولايات. ولجعل تمديد فترة التسجيل أمر ذي معنى، يجب على المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات أن تسارع في إعلان مواقع ومواقيت مراكز التسجيل التي ستعمل خلال فترة التمديد والإعلان عنها. ويعتبر هذا الأمر هام خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الدعاية المحدودة التي تلقتها أصلاً جداول ومواقيت التسجيل.

إضافة لذلك، وبصورة عاجلة، على المفوضية القومية للانتخابات توفير اعتمادات مالية إضافية للجان الولائية للانتخابات حتى تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لتسجيل الناخبين خلال فترة التمديد. إن مركز كارتر يدرك أن ضباط تسجيل الناخبين ببعض الولايات لا زالوا في إنتظار سداد جزء من مرتباتهم. إن المفوضية القومية للانتخابات مطالبة بتوجيه اللجان الولائية للانتخابات لضمان تلقي موظفيهم لاستحقاقاتهم في وقتها وتصفية جميع المتأخرات المعلقة لتفادي وقوع عوائق لأعمال التسجيل.

توفير السجلات ومواد التسجيل

لقد تلقى المركز وتحقق من تقارير بشأن نقص سجلات تسجيل ناخبين وبعض المواد الأخرى ذات الصلة في ولايات شمال وغرب بحر الغزال، وواراب، وشرق الاستوائية، وأعالي النيل والوحدة. وبما أن مواد التسجيل متوفرة لتسجيل أكثر من نسبة 100٪ من الناخبين المؤهلين قومياً، لذا من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بتوفير المواد المطلوبة لهذه الولايات بأسرع ما يمكن حتى لا تتعرض أعمال التسجيل للإعاقة.

إجراءات فرق التسجيل

إن تمديد فترة التسجيل يتيح الفرصة لتعزيز امتثال فرق التسجيل لإجراءات التسجيل الموحدة. خاصة أن مراقبي المركز أفادوا بأن ضباط التسجيل عادةً لا يبلغون المسجلين بأهمية المحافظة على إيصال التسجيل، أو حقوقهم في الاطلاع على قائمة الناخبين الأولية لعمل التصحيحات أو تقديم الإعتراضات إن اقتضى الأمر. علاوةً على ذلك، فقد نوه مراقبو مركز كارتر إلى العديد من الأمثلة التي لا يبلغ فيها ضباط التسجيل المسجلين بأن مكان التسجيل هو نفسه موقع إدلاء الناخبون بأصواتهم لاحقاً. هذه التوجيهات تمثل جانباً هاماً من جوانب عملية تثقيف الناخبين. ويمثل التسجيل فرصة حاسمة يتعين على ضباط الانتخابات اقتناصها ليكونوا في اتصال مباشر مع المواطنين.

تسجيل قوات الجيش والشرطة، وتسجيل السجناء

ينوه مركز كارتر ايضا إلى النشرة الصادرة عن المفوضية القومية للانتخابات في 24 أكتوبر، والتي توجه فيها المفوضية اللجان الولائية للانتخابات بتسجيل منسوبي الجيش والشرطة في أقرب مراكز تسجيل من مواقع عملهم، وليس في مراكز تسجيل مناطق سكنهم. ومن الممكن أن تؤدي هذه اللائحة إلى أن يتم تسجيل منسوبي الجيش والشرطة في أماكن إقامتهم إضافة الى تسجيلهم في مواقع عملهم. ولضمان عدم حدوث التسجيل المتعدد، يجب على المفوضية القومية للانتخابات إبلاغ قيادات الجيش والشرطة بتقديم توجيهات واضحة لمنسوبيهم.

وفيما يتعلق بالسجناء الموجودين في السجون، فقد شهد مراقبو المركز حتى الان واقعة تسجيل داخل السجن في ثلاث ولايات. أخذاً في الاعتبار سياق مشاركتهم، فإنه من الأهمية بمكان حماية النزلاء من تعرضهم للقسر، على سبيل المثال، وإرغامهم على التسجيل أو على التصويت. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على توضيح الكيفية التي تنوي من خلالها حماية الحقوق المدنية للسجناء أثناء العملية الانتخابية.

تواجد قوات الأمن في دارفور

في معظم المواقع، لعبت قوات حفظ الأمن بشكل عام دوراً ايجابياً في ضمان أمن مراكز التسجيل. ولكن في دارفور تم تحقيق ذلك من خلال حضور منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات السوداني. وقد أكدت السلطات الانتخابية حضور منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات في العديد من مراكز التسجيل في دارفور، كما تم الإبلاغ عنها من قبل مراقبي المركز في مواقع تسجيل الناخبين التي قاموا بزيارتها. وأخذاً في الاعتبار التوتر الأمني المستمر في دارفور، فإنه من الواضح أن جهاز الأمن والاستخبارات ليست الجهة التي يتم التعامل معها بحيادية من قبل عدد كبير من السكان في دارفور. من خلال مجرد وجودهم حول مراكز التسجيل، فإن منسوبي جهاز الأمن والمخابرات قد يتسببون في إرهاب بعض المواطنين خلال عملية التسجيل. ويجب على اللجان الولائية للانتخابات في دارفور ضمان أن حضور قوات الأمن في مراكز التسجيل هو فقط بما يكفي لضمان النظام العام، ولا يجب الخلط بين ذلك وبين أي عمليات أخرى للأجهزة الأمن في ولايات دارفور.

نشاط الأحزاب السياسية

يرحب مركز كارتر بحضور مندوبي الأحزاب السياسية في مراكز التسجيل. ولكن في الوقت نفسه إتضح أنه في العديد من المراكز تنخرط الأحزاب السياسية في مختلف الأنشطة الخاصة بالحزب، ويشمل ذلك جمع إيصالات تسجيل الناخبين، وتسجيل بيانات هوية المسجلين و أرقام التسجيل الخاصة بهم. وإذ لا يمثل ذلك مخالفة للوائح الانتخابية من الناحية الفنية إلا انه اتضح أن المواطنين يقعون بسهولة ضحية الارتباك واللبس حيال هذه الأنشطة، خاصة إذا لم يقم مندوبو الأحزاب بتقديم شرح وافي عن هذه الأنشطة للمواطنين.وخصوصاً إن جمع إيصالات التسجيل من

قبل الأحزاب السياسية قد يضعف من عزيمة المواطنين للاضطلاع بشكل حيوي بمسئولياتهم إزاء مشاركتهم في الشئون العامة، يجب على المفوضية القومية للانتخابات التفكير في تحديد حد أدنى من المسافة من مركز التسجيل والمكان الذي يمكن للأحزاب السياسية العمل منه، كما يمكن توجيه الأحزاب السياسية بعدم الانخراط في ممارسة جمع إيصالات التسجيل.

إدخال البيانات وإجراءات الطعون وعرض الكشوفات

إن حصر وتصنيف سجل انتخابي الكتروني دقيق يمثل تحدياً كبيراً. وبينما أحرزت بعض اللجان الولائية تقدماً في تأسيس مراكز إدخال البيانات، إلا أن هناك مركزاً واحداً فقط يعمل بطاقته القصوى في جنوب السودان. كما أن بعض اللجان الولائية ما تزال تعاني من نقص الأجهزة والموظفين اللازمين لإدخال بيانات التسجيل. إن المركز يشعر بالقلق إزاء خطط اللجان الولائية للانتخابات للقيام بعمليتي الفحص ومراقبة جودة البيانات المدخلة بشكل مرضي وناجح، ويناشد المركز المفوضية القومية للانتخابات التدارس في مسألة تطبيق إجراءات منهجية لضمان الحفاظ على أعلى مستوى من الدقة. بهذا المعنى، فإن إحدى الأدوات المستخدمة لزيادة معدل المصداقية بالنسبة للسجل الانتخابي تتمثل في إجراء مراجعة لتقييم شمولية ودقة السجل الإنتخابي. وبالأخذ في الاعتبار النقاشات الجارية حول دقة بيانات التعداد السكاني، والتي تم استخدامها لخلق درجة شمولية السجل الانتخابي ، فإن تلك الخطوة ستنطوي على درجة خاصة من الأهمية في السودان. إن المعرفة المتوفرة سواء للمسجلين أو لمن يقومون بالتسجيل حول إجراءات عرض كشوفات الناخبين هي معرفة متواضعة للغاية. وبالأخذ في الاعتبار أن المرحلة الحالية تمثل الممارسة الوحيدة للتسجيل قبل الانتخابات، وأن فرصة المعالجة والإدراج لاحقاً هي فرصة جدُّ ضئيلة، وإنه من الأهمية بمكان أن يعرف المواطنون حقهم في الاطلاع على كشوفات الناخبين وفي عمل التصحيحات، إن اقتضى الأمر. إن عرض الكشوفات لا يجب أن يمثل فقط ممارسة فنية يقوم بها المسئولون، ولكن يجب أن يتيح الفرصة ،بشكل أصيل، لفهم نتائج عملية تسجيل الناخبين. إن القبول الواسع لمسألة أن كشوفات الناخبين هي كشوفات شاملة ودقيقة، سيساعد في بناء الثقة في العملية الانتخابية.

في الختام، ينوه المركز إلى أهمية توفير طريقة ملائمة ووافية لرفع وحل الشكاوى حول سجل الناخبين. وبينما ينص قانون الانتخابات على وجوب تكوين لجان للشكاوى في كل دائرة جغرافية، فإنه بدا أن المفوضية القومية للانتخابات قررت تكوين لجنة واحدة فقط لكل ولاية، ما يشكل تناقضاً مع القانون، كما لا يبدو أن ذلك الترتيب سيكون كافياً لمعالجة كل الشكاوى المحتملة في الوقت المطلوب.

العملية الانتخابية

ينوه المركز إلى أن تسجيل الناخبين يشكل جزءاً أساسياً من العملية الانتخابية الواسعة. وكما ورد في تصريحات سابقة لمركز كارتر، فما زالت هنالك تحديات

جدية في مواجهة العملية الانتخابية، ويشمل ذلك عمل خطوات حاسمة لخلق بيئة انتخابية شاملة بشكل حقيقي، وتسوية القضايا العالقة فيما يختص بترسيم الحدود، وحل الصراع في دارفور، وتنفيذ كل جوانب اتفاقية السلام الشامل. ويشدد المركز مرة أخرى على أهمية أن يقوم الفاعلون السياسيون باتخاذ الخطوات اللازمة لحل هذه المسائل.

بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وسيظل المراقبون موجودين لفترة تسجيل الناخبين والتي من المقرر إنهاؤها في 7 ديسمبر، كما أنهم سيقومون أيضاً بمراقبة عرض الكشوفات ورفع الطعون في دوائر مختلفة على امتداد القطر. وقد قام مركز كارتر، حتى الآن، بمراقبة أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 450 مركز تسجيل ثابت ومتجول في 24 ولاية على امتداد القطر.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[2]

[2] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 33 مجموعة مراقبة

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساكاوا ـغلوبال الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان. نرجو زيارة موقعنا على www.cartercenter.org *لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.*